المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13 (1)
العدد 18 جوان 2022

الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري

Illegal Migration in the Sahel: Causes and Threats to Algerian Security

أ.د. فريدة حموم(*)

تاريخ الاستلام: 2022/05/17 تاريخ القبول: 2022/05/20 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تعاني الجزائر من ثقل تابعات الهجرة غير الشرعية لما تحدثه من انعكاسات سلبية على أمنها الوطني، ونظرا لما تشهده منطقة الساحل الافريقي من ظروف أمنية واجتماعية واقتصادية جد متدهورة فقد دفع ذلك بالساحليين إلى اختيار حل الهجرة نحو الشمال ولو بصورة غير شرعية، والجزائر بعدما كانت تمثل لهم منطقة عبور نحو أوربا، أصبحت دولة إقامة دائمة وهو ما يهدد أمنها الوطني واستقرارها.

تهدف هذه الدراسة تبيان أسباب الهجرة غير الشرعية من الساحل

Abstract:

Algeria is suffering from the weight of the consequences of illegal migration because of its negative repercussions on its national security, and due to the very deteriorating security, social and economic conditions in the African Sahel region. In this framework, Algeria shifted from a transit area towards Europe to become a permanent residence state to these migrants, which inevitably threatens its national security and stability. Against this background, this study aims to clarify the causes of illegal migration from the African coast, and its negative repercussions on the Algerian national security, with reference to the best tools and ways to deal with this

(*)-كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة جيجل، البريد الالكتروني: f.hamoum@univ-jijel.dz

الافريقي، وتداعياتها السلبية على الأمن الوطني الجزائري مع الإشارة إلى أحسن السبل للتعامل مع الظاهرة.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الساحل الافريقي، الأمن الجزائري، التهديدات الأمنية. الأمن.

alarming phenomenon.

Keywords: Illegal Migration; The Sahel; Algerian Security; Security; Security threats.

مقدمة:

تدفع الحروب والنزاعات المسلحة والظروف المعيشية الصعبة بالأفراد يوميا للهجرة فرادى وجماعات بهدف البحث عن أمكنة أخرى أكثر أمانا للعيش والاستقرار فيها، ونظرا لصعوبة الحصول في كثير من الأحيان عن فرص للهجرة بالطرق القانونية، يلجأ الكثير منهم لاتخاذ سبيل الهجرة غير الشرعية طريقا له للبحث عما يراه مفقود في بلده، والذي غالبا ما يكون مصحوبا بخطر الموت.

تزايدت بصورة ملحوظة وتيرة الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة بسبب الفقر والجوع والأوبئة والاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم بصورة أكثر حدة مما كانت عليه، وتسببت في زيادة تعداد الفقراء والمحتاجين والبطالين عبر العالم خاصة في الدول التي تعرف أساسا مستويات تنموية متدنية كإفريقيا وأسيا.

وتعد منطقة الساحل الافريقي من أفقر مناطق العالم التي تعاني حالات متنامية من اللاأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي، انعكست بدورها على الحالة الأمنية والمعيشية والنفسية للأفراد. فدفعت بهم إلى اتخاذ طريق الهجرة غير الشرعية سبيلا للهروب نحو دول الشمال، بحثا عن ظروف معيشية أكثر ملاءمة.

والجزائر كباقي دول العالم تعاني من تداعيات الظاهرة، غير أنه وبعدما كانت تعد لسنوات طويلة دولة عبور لهم نحو أوربا ودول الشمال، أصبحت للكثيرين منهم دولة إقامة دائمة ومستقر أمن، وهو ما يتسبب في كلا الحالتين في خلق تهديدات ومخاطر متنامية

للأمن الوطني الجزائري، الأمر الذي يدفع بنا في الأخير إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى الضرر الذي تحدثه ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مختلف أبعاد الأمن الجزائري؟

المؤكد أن للهجرة غير الشرعية تداعيات سلبية تتنامى خطورتها يوميا لما تحدثه من تهديدات أمنية تمس بمختلف مقومات الأمن الشامل للجزائر، سواء كان أمنها الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الأمني.

نهدف من خلال هذه الدراسة إظهار مختلف الأسباب التي تدفع بالأفراد في منطقة الساحل الافريقي إلى الهجرة بطريقة غير شرعية، وتداعياتها السلبية على الأمن الوطني الجزائري، مع الإشارة في الأخير إلى بعض ما يجب على الجزائر اتخاذه كإجراءات متكاملة للتعامل مع تهديدات الظاهرة.

أولا. الهجرة غير الشرعية في دول الساحل الإفريقي

تختلف التعريفات والتحديدات المعطاة لما يمكن اعتباره منطقة الساحل الافريقي، فهنالك من يعتبرها تلك الرقعة الجغرافية الممتدة بين الصومال والسنغال، وأغلب المراجع تحددها في دول النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو، شمال نيجيريا، السودان، الصومال، الجزائر، إثيوبيا وإرتيريا.

1. تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة حق من حقوق الإنسان المشروعة والمنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار القوانين المنظمة لها، والهجرة قد تكون من مكان إلى آخر داخل الدولة وتسمى حينئذ بالهجرة الداخلية، وقد تكون من دولة لأخرى فتكون هجرة دولية، والتي تشتمل على دولة المنشأ التي تصدر المهاجر، وتسمى أيضا دولة المصدر، وعلى دولة الاستقبال التي يقصدها المهاجر وتسمى دولة المقصد، وعلى دولة ثالثة أو أكثر وتكون ممرا للمهاجرين وتسمى دولة العبور.[1]

والهجرة في واقع الأمر ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ القدم، تعرَف لغة بأنّها الترك والانتقال أمّا اصطلاحا فتعني ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، فهي انتقال البشر من موطن إلى آخر، وتستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات

---

[1] ناصر بن حمد الحنايا، "الهجرة غير المشروعة"، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية لتنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 27ماي 2013، ص05.

الجغرافية للأفراد والجماعات، كما يمكن تعريفها بأنها انتقال البشر فرادى أو جماعات إلى دولة المقصد مباشرة أو عن طريق دولة العبور، ويكون ذلك لدواع سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية، برا أو بحرا أو جوا، بالمخالفة لقوانين والأنظمة المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم وعملهم.[2]

أما الهجرة غير الشرعية أو كما يسميها البعض بالهجرة السرية فتعرف بأنها عملية انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا،[3] فهي هجرة غير قانونية ترتبط بدخول أفراد لدولة لا ينتمون إليها دون وثائق رسمية أو موافقة قانونية لعبور حدودها، وهي ظاهرة عالمية تعد من التهديدات الأمنية الجديدة التي ازدادت حدتها مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الدول النامية.

تسمى الهجرة غير الشرعية كذلك بالهجرة غير النظامية، الهجرة غير الموّثقة، الهجرة غير القانونية أو الهجرة السّرية، وقد عّرفتها المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية على أنّها: ظاهرة متنوعة تشمل على من يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير قانونية، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، كما تشمل أيضا الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة غير أنهم يبقون أو يغيرون غرض التأشيرة فيمكثون في البلد دون موافقة السلطات، أخيرا هنالك طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم غير أنهم يبقون في البلد[4]

أمّا في كتيّب المصطلحات المتعلقة بالهجرة الذي أعدَه الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة سنة 2011 فقد تم تقديم التعريفات التالية:

---

[2] رقية سليمان عواشرية، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد 33 العدد 71، الرياض، 2018، ص 146.

[3] عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص 14.

[4] مفتاح غزال،" ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد 03، العدد01، 04 جوان 2019، ص156.

✓ أجنبي غير موثق أو أجنبي يدخل أو يبقى دون الوثائق المناسبة ويشمل: من ليس لديه أيّة مستندات قانونية لدخول بلد ما غير أنه يدخل سرا، من يدخل باستخدام وثائق مزورة، من يستخدم بعد دخوله وثائق قانونية غير أنه يتجاوز الوقت المسموح به للبقاء أو ينتهك شروط الدخول ويبقى دون إذن.

✓ الهجرة غير النظامية هي الحركة التي تحدث خارج القواعد التنظيمية لبلدان الإرسال والعبور والاستقبال، فمن وجهة نظر بلدان المقصد أو الاستقبال يكون الدخول أو الإقامة أو العمل بشكل غير قانوني، وهذا يعني أن المهاجر ليس لديه التصريح اللاّزم أو المستندات المطلوبة بموجب لوائح الهجرة للدخول أو الإقامة أو العمل في بلد معين، أّما بالنسبة لدولة الإرسال فيتم ملاحظة المخالفة في الحالات التي يعبر فيها الشخص على الحدود الدولية دون جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو لا يستوفي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلاد.[5]

كما ينص تقرير اللَجنة العالمية للهجرة الدولية المنشور سنة 2005 على التعريف التالي:

يستخدم مصطلح الهجرة غير النظامية عادة لوصف مجموعة متنوعة من الظواهر المختلفة التي تشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في بلد لا ينتمون إليه، ويشمل ذلك المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في بلد دون تصريح، وأولئك الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر الحدود الدولية وطالبي اللَجوء الذين لا يلتزمون بأمر الترحيل والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة من خلال ترتيب الزيجات الوهمية. فيشير التقرير إلى الأشخاص المعنيين بوصفهم "مهاجرين ذوي وضع غير قانوني،" وذلك نظرا للجدل الدائر حول تعدد المفاهيم.[6]

بحسب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994، فالتسمية الأصح هي استعمال مصطلح الأشخاص بدون وثائق نظرا لأن مصطلحي المهاجر غير الشرعي أو غير القانوني يحمل طابع التجريم، في حين يرى الملتقى الدولي للهجرة المنعقد عام 1999 في

[5] -Ivan A Aleshkovski," Illegal Immigration as a Structural factor of Global Development", Globalistics and Globalization Studies, 2013, P,246.
[6] Ivan A Aleshkovski , op.cit. ,p 246

بانكوك توظيف مصطلح الهجرة غير القانونية كونها تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة في تهريب المهاجرين.[7]

2- أسباب الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي

قدمت عدة تعاريف لمنطقة الساحل الافريقي، ويمكن القول بأنها تلك المنطقة الجغرافية الممتدة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أكبر صحاري العالم، وتعتبر عازل بين منطقتي شمال إفريقيا على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء، وتتربع على مساحة 4830 كم طولا من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أما عرضه فيصل إلى 1930 كم، وتظم مجموعة من الدول هي: السنغال, موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر ،شرق نيجيريا، تشاد، إثيوبيا وهناك حتى من يدرج معها الرأس الأخضر[8] .

غالبا ما ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية إلى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المهاجر غير الشرعي للبحث عن بديل لها في دول تعرف تحسنا في هذه الظروف، ولو أتينا إلى منطقة الساحل الإفريقي فيمكننا جمع أسباب الهجرة غير الشرعية في النقاط التالية:

➢ الأسباب السياسية

ترتبط الأسباب السياسية بطبيعة الأنظمة الحاكمة الاستبدادية، غياب الديمقراطية الفعلية والتداول السلمي على السلطة، الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات الداخلية، غياب سياسات إصلاحية وتنموية جادة، بالإضافة إلى فقدان الأفراد لثقتهم في أنظمتهم السياسية.

تظهر هذه الأسباب في الساحل الافريقي من خلال ضعف البناء السياسي/ المؤسساتي وهشاشته، ضعف الأداء السياسي، الانقلابات العسكرية كما هو الحال في مالي

---

[7] عبد الحليم بن مشري، ماهية الهجرة غير الشرعية، **مجلة المفكر**، العدد السابع، 2011، ص ص104/95، ص 98.

[8] Karim boudadi ,Security Cooperation in the African Sahel Region , Security Policy ,DR 2018 p.114

وموريتانيا، أزمة التغلغل والاندماج، أزمة الهوية والشرعية، انتشار ظاهرة الفساد السياسي. فالنظم التي تتميز بانتشار التطرف ينتشر فيها الفساد والمحسوبية والمحاباة للأقارب، ووصل الفساد في نظم الساحل الإفريقي إلى ما اصطلح على تسميته في أدبيات البنك العالمي بالاستيلاء على الدولة[9] .

قد يؤدي عدم التجانس العرقي واللغوي والديني والطائفي في كثير من الحالات وفي دول العالم الثالث إلى عدم الاندماج الاجتماعي والسياسي كصورة لازمة لها، والتي تعرضها للتفكك والانقسام، فعدم التكامل القومي مصدر للصراعات الداخلية وللحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يصعب من تجسيد وتنفيذ وإنجاح السياسات التنموية.[10]

إن الارتباط كامن بين النسيجين الاقتصادي والاجتماعي، فكلما كانا مستقرين كلما نجحت التنمية، وهذا لن يكون دون وجود نظام سياسي مستقر وقوي ومؤسسات دستورية ذات شرعية، وهي الأمور الغائبة في معظم دول الساحل الإفريقي.

➢ الأسباب الاقتصادية

تأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة دوافع الهجرة غير الشرعية، بحيث أن تفشي البطالة، ضعف القدرة الشرائية، تدني الأجور، الفقر، المديونية، ضعف الاستثمار وعدم القدرة على الادخار، كلها عوامل تدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أخرى في دول أخرى مهما كانت الطرق التي ستوصله إليها، وفي أغلب الدول النامية لا يكون سبب الفقر قلة الموارد بقدر ما هو كامن في التوزيع غير العادل لها،[11] وتعتبر رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية أقوى حافز لهم للهجرة.

---

[9] صالح زيان، عادل زقاغ، "نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إفريقيا،" **دفاتر السياسة والقانون**، العدد01، 2009، ص 65.

[10] Olivier BEUAMAIS, « Développement durable et économie » Dans,YVETTE (Veyret) (dirs), **Développement durable : approches plurielles,** Paris, Hatier, 2005, p55.

[11] Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1993: Rapport mondial sur le développement humain 1993: La participation populaire**, Paris, Economica, 1993, p 07.

تتمثل الأسباب الاقتصادية في الساحل الافريقي في ضعف التنمية، غياب الأمن الغذائي، المجاعة والفقر، وما زاد من حدتها غياب العدالة التوزيعية والتهميش وتدني المستوى المعيشي للأفراد، فدول الساحل تعد من أفقر دول العالم بسبب ضعف التنمية الداخلية واعتمادها على المساعدات الخارجية، كما أنها مثقلة بالديون وتغيب فيها معظم صور التنمية.

لقد أدت الأزمات الاقتصادية المستعصية والمزمنة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وتسببت في عدم شرعية الأنظمة السياسية القائمة الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى حالة من اللااستقرار نجمع عنه صراعات داخلية وصلت أحيانا لدرجة الحروب الداخلية، وهذا الوضع هو مدخل مناسب لدفع النظم السياسية إلى إمكانية الانهيار[12] .

- **الأسباب الاجتماعية والنفسية**

لا تتسبب في الهجرة غير الشرعية العوامل السياسية والاقتصادية فقط، بل تتحكم فيها كذلك عوامل أخرى منها النفسية والاجتماعية، حيث تتكون لدى الفرد رغبة وطموحات يحاول تحقيقها في دولة الاستقبال، منها صور النجاح الاجتماعي ومظاهر الغنى والرغبة في تحقيق التفوق.

يحدث النمو السكاني السريع الذي لا يتماشى والنمو الاقتصادي حالة من الفقر والحرمان الشديدين، وهو ما يدفع غالبا بالأفراد إلى الانحراف، فتنتشر الآفات الاجتماعية، نقص الرعاية الصحة وتدني المستويات التعليمية، دون أن ننسى ما تعانيه بعض الأقليات من اضطهاد من قبل الأغلبية المهيمنة في المجتمع إما بسبب مذهبها الديني أو لعرقها أو للغتها، فتبحث عن مكان أكثر أمانا لها للعيش بكل حرية واطمئنان

تتمثل الاسباب الاجتماعية في الساحل غالبا في غياب التجانس المجتمعي، إذ تتميز المجتمعات في الساحل الإفريقي بالتعدد الاثني والعرقي مما يضعف التجانس المجتمعي، فمثلا في مالي نجد البامبارا، السونغايالبولس، الكانوري، التوارق والعرب، وفي النيجر نجد

---

[12] عمر فرحاتي،" معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد01، جوان 2008، ص 16.

الهاوسا، الجرما، البولس، السونغاي، الكانوري، التوارق والعرب، وفي التشاد نجد الباقميرم، الكريش، التيدا، مبوم، ماساليت، تاما، موبو، كانوري، هاوسا، العرب السودانيون والعرب، وفي بوركينافاسو نجد موسي، بامبارا، مور، البولس، الديولا.[13] وهو ما يؤدي إلى خلق لا تجانس مجتمعي ولا أمن مجتمعي ينعكس على قوة الروابط الاجتماعية والرغبة في العيش معا.

- **الأسباب البيئية**

تعاني منطقة الساحل من انتشار الجفاف والتصحر، هلاك المحاصيل والمواشي بفعل ظاهرة الجراد، الأمر الذي يزيد من ظاهرة الفقر وصعوبة العيش الكريم ويضعف الزراعة والفلاحة ومن الاقتصاد الوطني، والحقيقة ان المشاكل البيئية مشاكل للتنمية لأن فقدان الموارد الطبيعية والبيئية خاصة منها غير المتجددة يعني توقف النمو الاقتصادي وفشل التنمية التي أصبح يلح على ضرورة استدامتها.

وحسب برنامج الامم المتحدة للتنمية هنالك خمسة ميكانيزمات انتقال مفتاحيه يمكن من خلالها للتغيرات المناخية وقف وعكس التنمية الإنسانية :

-الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي: لتأثيرها على سقوط الأمطار ودرجة الحرارة والماء.

-الضغط المائي وانعدام الأمن المائي: يزيد تغير أنماط تدفق الماء المتغيرة وذوبان الجليدي من الضغط الإيكولوجي مما يضعف تدفقات الماء للري والاستيطان.

- ارتفاع مستويات البحر والتعرض للكوارث المناخية: يمكن أن تؤدي زيادة درجة الحرارة لنزوح 330 مليون نسمة بسبب الفيضانات وزيادة العواصف المدارية.

-الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي: فزيادة الحرارة بمعدل3 درجات مئوية يمكن أن يؤدي لانقراض 20% إلى 30% من الأنواع البرية.

-الصحة الإنسانية: يمكنها توسيع انتشار الأمراض القاتلة، إذ يمكن أن يتعرض 220 إلى 400 مليون شخص إضافي للمالاريا.[14]

---

[13] عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، العدد07، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008، ص 10.

[14] Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 2007: Rapport mondial sur le développement**

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بكونها منطقة صحراوية عرضة للكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات بالإضافة إلى نقص المياه الجوفية وهشاشة الأرض، فالأمطار قليلة التساقط يليها موسم جاف يدوم لأشهر طويلة ونسبة هطول الأمطار هي من 150 إلى 400 ملم سنويا، وهي غير كافية مما يجعل المنطقة كلها عرضة للجفاف المتكرر والتصحر،[15] وهو ما ينعكس على كمية المحاصيل الزراعية ومردودية الأراضي الزراعية وكذا الثروة الحيوانية لقلة العلف.

تعاني المنطقة خاصة في النيجر والتشاد وبوركينافاسو ومالي من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية الأمر الذي يعرقل التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان، فمن نتائج التغيرات المناخية ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى موت الكائنات الحية بما فيها الإنسان وانتشار الأمراض في أنحاء العالم بسبب الفيضانات والدمار البيئي وموجات الحر وأحداث مناخية أكثر حدة،[16] وهو ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي دافعة بالأشخاص إلى الهجرة منها

- **الأسباب الأمنية**

تعاني المنطقة من تهديدات أمنية كثيرة بدءا بضعف هياكلها السياسية وهشاشة دولها ووصولها لحد الانهيار كما هو الحال في مالي وأزمة التوارق، فالمنطقة تعاني من انتشار الجماعات الإرهابية، المتطرفة والانفصالية، كما تعاني أيضا من انتشار تنظيمات الجريمة المنظمة المهتمة بالمخدرات والاتجار غير الشرعي للسلاح والبشر، والتي تعمل كذلك في التجارة بالمهاجرين غير الشرعيين.

تعد العديد من دول الساحل دولا فاشلة بسبب الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية كالتي وقعت في السودان وتمرد التوارق في مالي والنيجر وهي حالات تهدد أمن كل

---

humain 1993 La lutte contre le changement climatique : un impératif de solidarité humaine dans un monde divisé, Paris, Economica, 2007, p p 17-19.

[15] Michael BOURTON, « L'indispensable recours aux fonds privée, **Jeune Afrique**, N°2565, Mars 2010, p 77.

[16] رزيق المخادمي عبد القادر، **التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 13

دول الجوار وتتسبب في لا أمن إقليمي مزمن، الأمر الذي يقوي من الجريمة المنظمة ويصعب من عملية مكافحتها بالطرق التقليدية العسكرية فقط.

ولا ننسى انتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة والتي استغلت التجارة غير الشرعية للسلاح وانتشار السلاح الكبير بسبب النزاع في ليبيا لتتقوى وتجند عناصر جدد وهو ما يهدد أمن المنطقة كلها.

ثانيا: تهديد الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي للأمن الجزائري

قبل التطرق الى التهديد الذي تشكله الهجرة غير الشرعية، وجب الإشارة الى العوامل التي جعلت من الجزائر منطقة جذب بعدما كانت منطقة عبور للكثير من المهاجرين الافارقة.

1 -عوامل الجذب للمهاجرين نحو الجزائر:

يوجد جانبين للهجرة غير الشرعية، الأول يملك كل العناصر الطاردة للعنصر البشري من اضطرابات سياسية وفقر وبطالة وتلوث بيئي، أما الثاني فلديه كل مقومات الجذب من تطور تكنولوجي واستقرار سياسي واجتماعي وفرص حقيقية للعيش، [17] ترجع بذلك أسباب الهجرة غير الشرعية إلى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المهاجر غير الشرعي للبحث عن بديل لها في دول تعرف تحسنا في هذه الظروف، و الجزائر تمتلك جملة من المحفزات والمؤهلات جعلت مها دولة مستقطبة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة خاصة منهم القادمين من الساحل، وأهم عوامل الجذب نجد:

✓ الموقع الاستراتيجي الذي تحتله، فهي تقع في شمال القارة الإفريقية وتتوسط دول المغرب العربي وتقع مباشرة فوق دول الساحل الإفريقي، فيعد القرب الجغرافي من العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي، فالجزائر لها حدود مع كل من مالي والنيجر والتشاد وليبيا وهي كلها تعد دولا من دول الساحل الإفريقي وتشهد لا استقرار أمني واقتصادي.

---

[17] سامي محمد بونيف، " الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة- دراسة حالة منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين: ألمانيا، العدد14، مارس 2019، ص ص 196/177، ص 183

شساعة وطول حدودها الجنوبية وانكشافها الأمني وصعوبة مراقبة الحدود، مما جعل من السهولة على المهاجرين غير الشرعيين اختراق الحدود الجزائرية رغم الجهود والإمكانات الكبيرة التي سخرتها الدولة الجزائرية لتأمين حدودها البرية والبحرية خاصة الجنوبية منها.

المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية التي تعيشها دول الساحل الافريقي مقارنة بما هو موجود في الجزائر، والتي أصبحت أكثر الدول المغاربية جذبا للمهاجرين غير الشرعيين خاصة من الساحل الإفريقي.

2- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري:

من أهم المخاطر والانعكاسات التي تنتج عن الهجرة غير الشرعية والتي تمس بالأمن الجزائري نجد:

تشكل تهديدا أمنيا كبيرا لارتباطها بالأوجه الأخرى للجريمة المنظمة كتهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر والأعضاء البشرية وتجارة المخدرات مما يجعل من عملية مكافحتها أمرا معقدا وصعبا لتشابك صور وأشكال الجريمة المنظمة.

تهديد المهاجرين غير الشرعيين لأمن المواطنين وممتلكاتهم، فقد كشفت إحصائيات قيادة الدرك الوطني في إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال السداسي الأول من عام 2008 عن تسجيل 939 قضية تورط فيها3689 شخصا من جنسيات مختلفة منهم 186 امرأة أودع منهم 567 شخصا الحبس وإصدار قرار الطرد في حق 2863 شخصا من التراب الوطني .

ارتباطها بالإرهاب وتنقل الجماعات الإرهابية والمتطرفين عبر الحدود، وإمكانية قيامها بعمليات إرهابية في الجزائر بدليل عملية تقنتورين في الجنوب الجزائري.

مساسها بالاقتصاد الوطني لأن التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين يكون على عاتق السلطات الجزائرية وهو ما يكلفها سنويا أموالا طائلة لضمان الغذاء لهم والرعاية الصحية ونقلهم إلى الحدود لإعادتهم إلى دولهم الأصلية.

مساهمتها في استفحال ظاهرة الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال وزيادة تهريب الثروات الوطنية نحو بلدانهم الأصلية وبكميات كبيرة الأمر الذي يضر بالاقتصاد الوطني وينعكس سلبا على التنمية المحلية والاستقرار الاقتصادي[18] .

تأثيرها السلبي على الأمن المجتمعي الجزائري لاختلاف الثقافات واللغات والعادات، وإمكانية نشر الأفكار الانفصالية كالموجودة لدى بعض الأقليات في دول الساحل الإفريقي كالتوارق ودعوتهم لإقامة دولة مستقلة لهم في شمال مال والذي قد يؤدي إلى مطالبة توارق الجزائر بنفس المسألة.

تهديدها للأمن الصحي لاحتمال نقل الأمراض وتفشي الأوبئة بين المهاجرين وانتقال ذلك إلى المواطنين الجزائريين خاصة مع اشتغال البعض في الدعارة لكسب المال السريع، فوفق الإحصاءات الرسمية سجلت 68 حالة لمرض حمى المستنقعات (والملاريا) بولاية تمنراست مطلع سنة 2016 وهي حالات مستوردة نقلها أفارقة نزحوا إلى التراب الوطني حسب ما أكده وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الأسبق عبد المالك بوضياف.[19]

ثالثا: تحول الجزائر من دولة عبور و إقامة مؤقتة إلى دولة إقامة دائمة

تشير الإحصاءات إلى أن الجزائر كبلد عبور يمر عبرها بصورة غير منتظمة من افريقيا ودول الساحل نحو الضفة الشمالية للمتوسط ما يقارب 24 ألف مهاجر، فتعد الجزائر والكاميرون ونيجيريا وليبيا مرحلة أولية من أجل العمل وتحصيل المال لمواصلة الرحلة المتعبة والمكلفة نحو أوربا، فبعض المهاجرين يختارون الجزائر عن طريق دخولهم غير القانوني لمدينة تمنراست ومن ثمة يتجهون نحو المناطق الساحلية للهجرة نحو صقلية الإيطالية[20] .

---

[18] رضا شوادرة، التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الافريقية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد05، العدد02، ديسمبر 2018، ص ص 63/44، ص 57.

[19] سارة رضى محمد، الجزائر تحولت من نقطة عبور للمهاجرين الأفارقة إلى منطقة إقامة بامتياز، جريدة السلم، يوم 10 فيفري 2016، : تاريخ التصفح:.2019/08/28 نقلا عن الموقع:
https://www.djazairess.com/essalam/52494.

[20] رضا شوادرة، مرجع سابق الذكر، ص 51.

لقد أصبح المغرب العربي منطقة توطين للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كان منطقة لاستقبال وعبور المهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى والتي تتم بطريقة سرية وغير شرعية، فقد ظهر جيل جديد من المهاجرين غير الشرعيين يتميز بانتقال كل العائلة والذين يسعون للتوطين والاستقرار في الجزائر،[21] فالجزائر أصبحت دولة جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي الطاردة لهم بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية المتدهورة.

تحولت الجزائر في الآونة الأخيرة من نقطة عبور للمهاجرين السريين الأفارقة إلى منطقة إقامة وجدوا فيها الشروط المثلى للاستقرار، هربا من الحروب وتردي الأوضاع الأمنية في بلدانهم الأصلية[22] .

1- التعاون الإقليمي كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تبنت الجزائر مقاربة واستراتيجية متكاملة لمحاربة تنامي الهجرة غير الشرعية نحوها خاصة القادمة من دول الساحل الإفريقي تضمنت أبعادا قانونية وتنموية وإنسانية، من خلال تحديث الأطر القانونية والتشريعية الردعية منها والعقابية المنظمة لحالات الهجرة غير الشرعية، والعمل على ترحيلهم بما يتماشى مع القوانين والأعراف الدولية دون المساس بحقوقهم وأمنهم وضمان الرعاية الصحية والنقل لهم إلى غاية وصولهم للحدود مع بلدانهم الأصلية.

ركزت كذلك الجزائر على المقاربة الأمنية وعملت على زيادة الوحدات الأمنية المكلفة بحراسة الحدود وتزويدها بأحدث الآليات والأدوات اللوجيستية القادرة على تعقب المهاجرين غير الشرعيين وإلقاء القبض على الخلايا التي تعمل على التجارة بهم ونقلهم عبر الحدود، وتكثيف مراقبة المهاجرين غير الشرعيين.

أدركت الجزائر أن العمل الفردي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي لما لها من انعكاسات سلبية على أمنها واستقرارها لن تكون كافية دون إشراك جيرانها الإقليميين سواء كانت دول عبور وإقامة (تونس/ المغرب/ ليبيا) أو دول مصدر (مالي/

---

[21] نفس المرجع، ص 52 و ص 57.

[22] سارة رضى محمد، مرجع سابق الذكر.

نيجر/ التشاد/موريتانيا/ السنغال/ بوركينافاسو/ نيجيريا،)وذلك بتوزيع الأعباء بين دول المنطقة وإنشاء أطر عملياتية مشتركة لتغطية العجز المسجل في مراقبة المنطقة الساحلية الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها، وتم في شهر أفريل 2006 تنظيم اجتماع في الجزائر بين الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة حول موضوع الهجرة والتنمية، وخرج الاجتماع بمخطط عمل إفريقي يحدد الإجراءات الواجب اتخاذها وطنيا وقاريا ودوليا، كتعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص وتحسين ظروف تشغيل الشباب وتشجيع اتفاقيات التعاون بين الدول الإفريقية للتحكم في الهجرة غير الشرعية[23].

وبحسب النظرية الوظيفية فالحل الأنسب لمشاكل السلم والأمن هو في تعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[24]

خاتمة:

نصل في الأخير للنتائج التالية:

1- إن الهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل الإفريقي نحو الجزائر غير مرشحة للتراجع نظرا لأن مسبباتها لا تزال قائمة، فدول الساحل لا تزال دولا هشة تعرف لا استقرار سياسي وضعف اقتصادي مزمن ولا امن مجتمعي متجذر.

2- تعد العوامل البيئية من بين أهم مسببات الهجرة غي الشرعية والتي يهملها الكثير من المحللين أو يعطونها هامشا صغيرا في تحليلهم لأسباب الظاهرة في الساحل الإفريقي، فاللاأمن البيئي يتسبب في نقص الغذاء والماء والأمراض والفقر والأوبئة مما يدفع بالأفارقة للتوجه نحو الشمال حيث الظروف المعيشية تكون أحسن ومنها بالطبع الجزائر.

3- تملك الجزائر محفزات كثيرة لاستقطاب المهاجرين الأفارقة والاستقرار فيها وليس فقط لمجرد عبورهم نحو أوربا، هذه الأخيرة التي شددت إحكامها على دخول المهاجرين غير الشرعيين خاصة مع الأزمة السورية وتوافد المئات من السوريين إلى حدودها طلبا للجوء، فالجزائر رغم الحراك الشعبي لا تزال دولة آمنة ومستقرة أمنيا.

---

[23] رضا شوادرة، مرجع سابق الذكر، ص ص 60/59

[24] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2،(د.م.ن)،مؤسسة الأبحاث العالمي،1985،ص 453.

4- تشكل الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي تحديا أمنيا بالنسبة للجزائر نظرا للأخطار والانعكاسات السلبية على استقرارها وأمنها الاقتصادي والصحي.

من خلال الدراسة السابقة نقترح التوصيات التالية:

1- على الدولة الجزائرية عدم التساهل مع الهجرة غير الشرعية ووضع بطاقية وطنية لرصد أماكن تواجدهم ومراقبة تحركاتهم وترحيل من يجب ترحيله أن ثبت مساسه بالنظام العام والأمن الوطني بصورة إنسانية وفي ظروف ملائمة وبالتنسيق مع دولهم الأصلية تفاديا لانتقادات المنظمات الدولية غير الحكومية.

2- تكثيف دول شمال إفريقيا لتعاونها الإقليمي والمغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي إذا أردنا التقليل من ثقل الظاهرة على الأمن الجزائري نظرا لتشاركها نفس الحدود وامتداد مسببات المشكلة إلى دول المصدر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. محمود (عبد اللطيف)، الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.

2. عبد القادر (رزيق المخادمي)، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

3. صبري (مقلد إسماعيل)، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2،(د.م.ن)،مؤسسة الأبحاث العالمي،1985

المقالات:

4- بن مشري (عبد الحليم)، "ماهية الهجرة غير الشرعية"، **مجلة المفكر**، العدد السابع، 2011، ص ص95/104.

5- بونيف (سامي محمد)، " الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة- دراسة حالة منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين: ألمانيا، العدد14، مارس 2019، ص ص 196/177

4. جفال(عمار)، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد07، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، نوفمبر 2008.

5. زيان (صالح)، زقاغ(عادل)، "نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إفريقيا،" **دفاتر السياسة والقانون**، العدد01، 2009.

6. عواشرية(رقية سليمان)، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد 33 العدد 71، الرياض، 2018.

7. فرحاتي(عمر)،" معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد01، جوان 2008.

8. شوادرة (رضا)، "التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الافريقية على الأمن المجتمعي الجزائري"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد05، العدد02، ديسمبر 2018، ص . ص 63/44.

9. غزال (مفتاح)،" ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد01، 04 جوان 2019.

المداخلات:

10. ناصر بن حمد الحنايا، "الهجرة غير المشروعة"، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية لتنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 27ماي 2013.

الانترنت:

6- سارة رضى محمد، الجزائر تحولت من نقطة عبور للمهاجرين الأفارقة إلى منطقة إقامة بامتياز، جريدة السلم، يوم 10 فيفري 2016 : تاريخ التصفح:.2019/08/28 نقلا عن الموقع:

https://www.djazairess.com/essalam/52494

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages ;

11. YVETTE (Veyret) (dirs), Développement durable : approches plurielles, Paris, Hatier, 2005.

Articles ;

12. A Aleshkovski (Ivan)," Illegal Immigration as a Structural factor of Global Development", Globalistics and Globalization Studies, 2013.

13. Boudadi (Karim), Security Cooperation in the African Sahel Region , Security Policy ,DR 2018.

14. BOURTON (Michael), « L 'indispensable recours aux fonds privés, Jeune Afrique, N°2565, Mars 2010.

Rapports ;

15. Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1993: Rapport mondial sur le développement humain 1993: La participation populaire, Paris, Economica, 1993.

16. Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 2007 : Rapport mondial sur le développement humain 1993 La lutte contre le changement climatique : un impératif de solidarité humaine dans un monde divisé, Paris, Economica, 2007.